

الفصل الثانى: مفهوم التضخم و النظريات المفسرة له

١/٢/١ مفهوم التضخم :

يعرف التضخم بأنه إرتفاع واضح ومستمر فى المستوى العام للأسعار ومن هذا التعريف يتضح الآتى :

- ليس المقصود بهذا التعريف إرتفاع سعر سلعة واحدة ولكن الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار، وهكذا فالاهتمام يكون بأسعار كل السلع والخدمات فى الإقتصاد القومى.
- عند حدوث زيادة فى الأسعار غير مستمرة، فإن هذه الظاهرة لا تعرف بالتضخم. ومن ثم فالشمولية والإستمرارية عناصر أساسية فى تعريف التضخم. ومن ناحية أخرى يمكن تعريف التضخم أيضا على أنه تناقص فى القوة الشرائية لقدر معين من النقود.^{٢٦}

٢/٢/١ - قياس التضخم :

من التعريف السابق يتضح أن قياس معدل التضخم، يتطلب قياس المستوى العام للأسعار، ويستلزم ذلك الإعتماد على أرقام قياسية للأسعار، وهذه هى الطريقة الأولى لقياس التضخم من خلال متابعة التغيرات التى تحدث فى مستوى الأسعار أما الطريقة الثانية فتكون من خلال دراسة مصادر إرتفاع الأسعار.

الطريقة الأولى:

ان قياس التغيرات التى تحدث فى مستوى الأسعار تعتمد على ثلاثة مقاييس أساسية:

Consumer Price Index

١- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين

Wholesale Price Index

٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة

GDP Price Deflator

٣- مكش الناتج المحلى

^{٢٦} Brian Hillier(1991): *The Macroeconomic Debate: Models in a Closed and Open Economy*, Basil Blackwell, Oxford ,p.143

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك، وذلك من خلال متابعة التغير في أسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها عينة من المستهلكين ممثلة لكل المجتمع. ويكون لكل مجموعة من السلع والخدمات وزناً نسبياً يتحدد بنسبة الإنفاق على هذه المجموعة من السلع والخدمات إلى الإنفاق الكلي. ويعرف التضخم وفقاً لهذه الطريقة بوصفه التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال فترة معينة.

فإذا كان P_t الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الفترة t وكان P_{t-1} الرقم القياسي للفترة $t-1$ فإن التضخم P^* يعرف كالتالي:

$$P^* = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} \times 100$$

ويتم عادة التفرقة بين فئات المستهلكين المختلفة، حيث يتم تحديد رقم قياسي لأسعار المستهلكين في الريف وآخر في الحضر وذلك لتباين النمط الاستهلاكي للفئتين.

ومن أهم مميزات هذا المقياس أن بياناته سهل الحصول عليها مما يسمح بتكوين السلاسل الزمنية اللازمة للدراسات الاقتصادية بصفة عامة والقياسية بصفة خاصة، ولكن من ناحية أخرى يلاحظ أن لهذا المقياس بعض العيوب أهمها:

(أ) التركيز على عينة من المستهلكين دون غيرها لتحديد سلة الخدمات والسلع التي تستهلكها هذه العينة. ويتم الاعتماد على الأوزان النسبية للإنفاق على كل سلعة وخدمة بالنسبة للإنفاق الكلي بناءً على هذه العينة من المستهلكين. وبالتالي إذا لم يكن حجم العينة مناسباً، أو أسلوب اختيارها غير دقيق فإن ذلك يؤدي إلى عدم تمثيل المجتمع ككل تمثيلاً جيداً.

(ب) يترتب على تغير الأسعار (ارتفاعاً وانخفاضاً) قيام المستهلكين باحلال تلك السلع التي إنخفض سعرها نسبياً محل السلع التي إرتفع سعرها نسبياً. وهكذا يفقد هذا المقياس الدقة نظراً لافتراضه ثبات المجموعة السلعية (النمط الاستهلاكي) لفترة الأساس على الرغم من تغيرها مع تغير الأسعار.

أهمية التمييز عادة بين الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف والحضر. و على الرغم من أهمية التقسيم الجغرافى للمستهلكين إلا أن هناك معايير أخرى يمكن الإعتماد عليها للفرقة بين الأنماط الإستهلاكية المختلفة لفئات المستهلكين (مستويات الدخل مثلا) .

٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة :

يعتمد على قياس أسعار بيع السلع بواسطة منشآت تجارة الجملة ، ويتم حساب هذا المقياس بالنسبة للإقتصاد القومى ككل ، كما يتم حسابه لأنواع السلع المختلفة ويشمل هذا الرقم المجموعات السلعية المختلفة^{٢٢}. وتبدو أهمية الرقم القياسى لأسعار الجملة فى قياس التغير الذى يطرأ على القوة الشرائية للنقود، حيث أن التغير الذى يطرأ على أسعار الجملة لابد أن ينعكس فى نهاية الامر على الاسعار فى اسواق التجزئة.

٣- مكمش الناتج المحلى:

يعبر هذا المقياس عن النسبة بين الناتج المحلى الاجمالى الاسمى و الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، ويتم حسابه من خلال قسمة تقديرات الناتج الإجمالى بالأسعار الجارية على تقديرات الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لسنة الأساس .

$$\text{GDP deflator} = \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}}$$

ومن أهم ما يميز هذا المقياس أنه يستدل به للحصول على المستوى العام للأسعار حيث أنه يشتمل على أسعار جميع السلع والخدمات فى الاقتصاد.

٢٨ المزيد من التفاصيل عن الأوزان المستخدمة انظر:

فتحية محمد زغلول "تقييم مقاييس التضخم فى مصر" فى هناء خير الدين (محرر)، "آليات التضخم فى مصر"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص. ٤٦.

يتم قياس التضخم وفقا لهذه الطريقة بالاعتماد على ثلاث مؤشرات تعبر عن مصادر ارتفاع

الاسعار وهى :

١- معامل الاستقرار النقدي (معدل الضغط التضخمي)

٢- معيار فائض الطلب

٣- معيار الافراط النقدي

١- معامل الاستقرار النقدي:

هو الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل النمو فى كمية النقود المتداولة بالاقتصاد القومى. وهذا المعيار يقيس التضخم من خلال الاختلاف بين معدلات نمو كمية النقود من ناحية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ناحية أخرى.

٢- معيار فائض الطلب:

هو الفرق بين الانفاق الكلى على الاستهلاك الخاص والحكومى والاستثمار والمخزون السلعى بالأسعار الجارية (قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية) وبين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

٣- معيار الافراط النقدي:

يساوى قيمة فائض الطلب أو (الفجوة التضخمية) مقسومة على قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. وهذه النسبة تقيس حجم الضغط على جانب الصرف الحقيقى للسلع والخدمات، الأمر الذى يعرض الاسعار لموجات مختلفة من التغير^{٢٨}. وتتميز الطريقة الثانية (وهى الاحداث نسبيا) بانها تقيس التضخم وفى نفس الوقت تبين الاسباب المؤدية اليه. وهو ما تعجز عنه الطريقة الاولى، الا انها تتميز بسهولةها ومن ثم انتشارها بشكل أكبر.

^{٢٨} فتحة محمد زغلول، المرجع السابق، ص ١٩.

^{٢٩} مجلس الشورى (١٩٩٢): "التقرير المبدئى عن مشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى"، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة، ص ٩.

تتفاوت معدلات التضخم من دولة الى أخرى، فقد يكون التضخم معتدلاً أو متسارعاً أو جامحاً وهكذا يمكن أن نفرق بين ثلاث درجات أساسية للتضخم:

Moderate inflation

١- التضخم المعتدل

Gallop ing inflation

٢- التضخم المتسارع

Hyperinflation

٣- التضخم الجامح (المفرط)

١- التضخم المعتدل:

هو عبارة عن زيادة محدودة في المستوى العام للأسعار . وفي ظل هذا النوع من التضخم يكون معدل إرتفاع الأسعار مستقراً إلى حد ما فتفقد العملة قيمتها تدريجياً، ويستطيع النظام الاقتصادي أن يؤدي دوره بكفاءة.

٢- التضخم المتسارع :

يحدث هذا النوع من التضخم عند ما تتجه الاسعار الى الارتفاع بسرعة و من أمثلة الدول التي عانت من هذا النوع من التضخم ايطاليا والبرازيل حيث تراوحت معدلات التضخم فيها ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠٪ سنوياً في (الفترة ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠) ٣٠ ويترتب على ذلك تدهور قيمة النقود وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، فيقل الإقبال على الادخار في البنوك وتظهر عمليات الإكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات.

في هذه الحالة يتزايد معدل التضخم بصورة بالغة الارتفاع ، فتفقد النقود قيمتها بالكامل ويتحسر دور البنوك ولا تتعدى العملة الورقية قيمة طباعة ورقها. ومن أمثلة هذا النوع من التضخم^{٣١} ما حدث في ألمانيا في مطلع القرن العشرين، ففي الفترة من يوليو ١٩٢٢ وحتى نوفمبر ١٩٢٣ (١٦ شهرا) إزداد مستوى الأسعار ٧٣٠٠ مرة. وكان السبب في ذلك زيادة الإنفاق الحربى، وكذلك مطالبة الحلفاء ألمانيا بتعويضات وفقاً لاتفاقية فرساي وما ترتب على ذلك من طبع كميات كبيرة من النقود وإرتفاع هائل في الأسعار.

١ / ٢ / ٤- أسباب التضخم

على الرغم من تعدد مسببات التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم على فكرة أساسية، وهى أن معدل التضخم في أى إقتصاد يميل إلى الإستقرار عند معدل معين إلى أن تحدث صدمة أو قوة تدفعه ليتحرك ذاتيا إلى معدل آخر بفعل قوة الإستمرار أو ما يعرف بالقصور الذاتى inertia . ويتم التفرقة بين نوعين من الصدمات ، صدمات من جانب العرض وصددمات من جانب الطلب. وبالإضافة الى ذلك يمكن ان يفسر التضخم من خلال العوامل الهيكلية المؤدية له ،وفيما يلي استعراض للأسباب المفسرة للتضخم :

- | | |
|-------------------------------|-----------------------|
| ١- تضخم راجع الى جذب الطلب | Demand-pull Inflation |
| ٢- تضخم راجع الى دفع النفقة | Cost-push Inflation |
| ٣- تضخم راجع الى عوامل هيكلية | Structural Inflation |

^{٣١} C.Bresciani-Turroni(1968): *The Economics of Inflation: A Study of Currency Depreciation in Post War - Germany* ,Augustus M. Kelley,London,p.3.

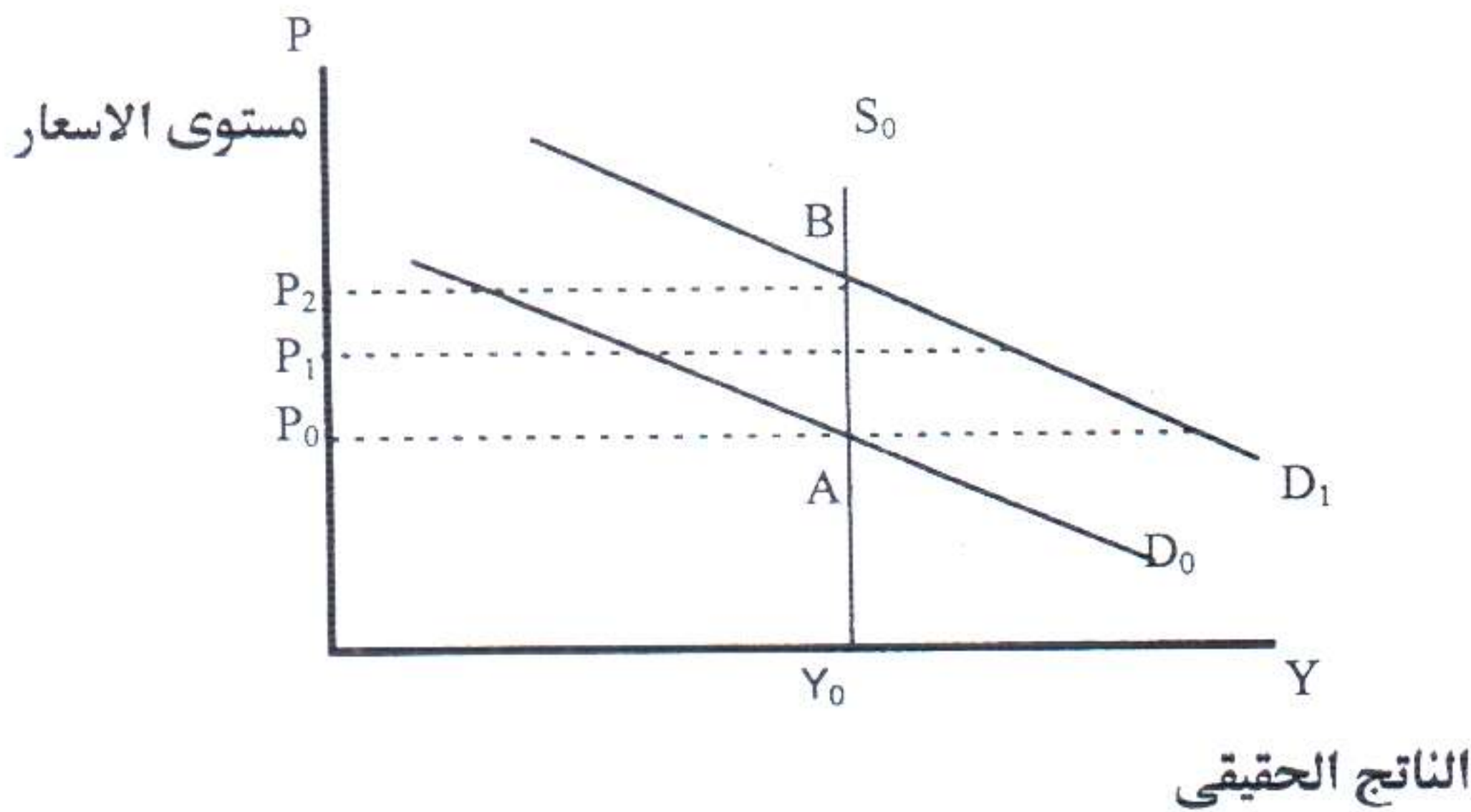
التضخم راجع الى جذب الطلب

أولاً: النظرية الكلاسيكية للتضخم:

تشير النظرية الكلاسيكية الى وجود علاقة مباشرة بين زيادة عرض النقود وزيادة مستوى الأسعار في ظل افتراضاتها الأساسية (تحقق التشغيل الكامل، ثبات سرعة تداول النقود). فزيادة عرض النقود يترتب عليها زيادة في مستوى الأسعار، والعكس صحيح. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي (٦/١).

الشكل (٦/١)

التضخم في ظل النظرية الكلاسيكية



Source: Phillip Hardwick (1987) *The Problems of Unemployment and Inflation*, Longman, London, p.72.

في ظل افتراض التشغيل الكامل يكون منحنى العرض $Y_0 S_0$ ذا شكل رأسي ويترتب على زيادة الطلب الكلي من D_0 إلى D_1 انتقال الوضع التوازني من A إلى B . وارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_2 ، دون أن يتأثر مستوى الناتج (يظل عند المستوى Y_0). وهكذا تسفر زيادة عرض

٤٢
النقود عن حدوث فائض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي ، ويعرف التضخم في هذه الحالة بالتضخم الناتج عن إفراط الطلب.

ولمعرفة كيف تسفر زيادة عرض النقود عن زيادة في الأسعار ، يتعين دراسة التغيرات التي تحدث في سوق النقود. ففي البداية يكون سوق النقود في حالة توازن ، ثم تحدث زيادة في عرض النقود يترتب عليها اختلال التوازن ويوجه جزء من الزيادة في عرض النقود الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات ، ولكن بما أن حجم السلع والخدمات مستقل عن كمية النقود يظهر فائض طلب في سوق السلع ، ولإستعادة التوازن في سوق السلع يجب أن ترتفع الاسعار.

ثانيا: النظرية الكينزية للتضخم :

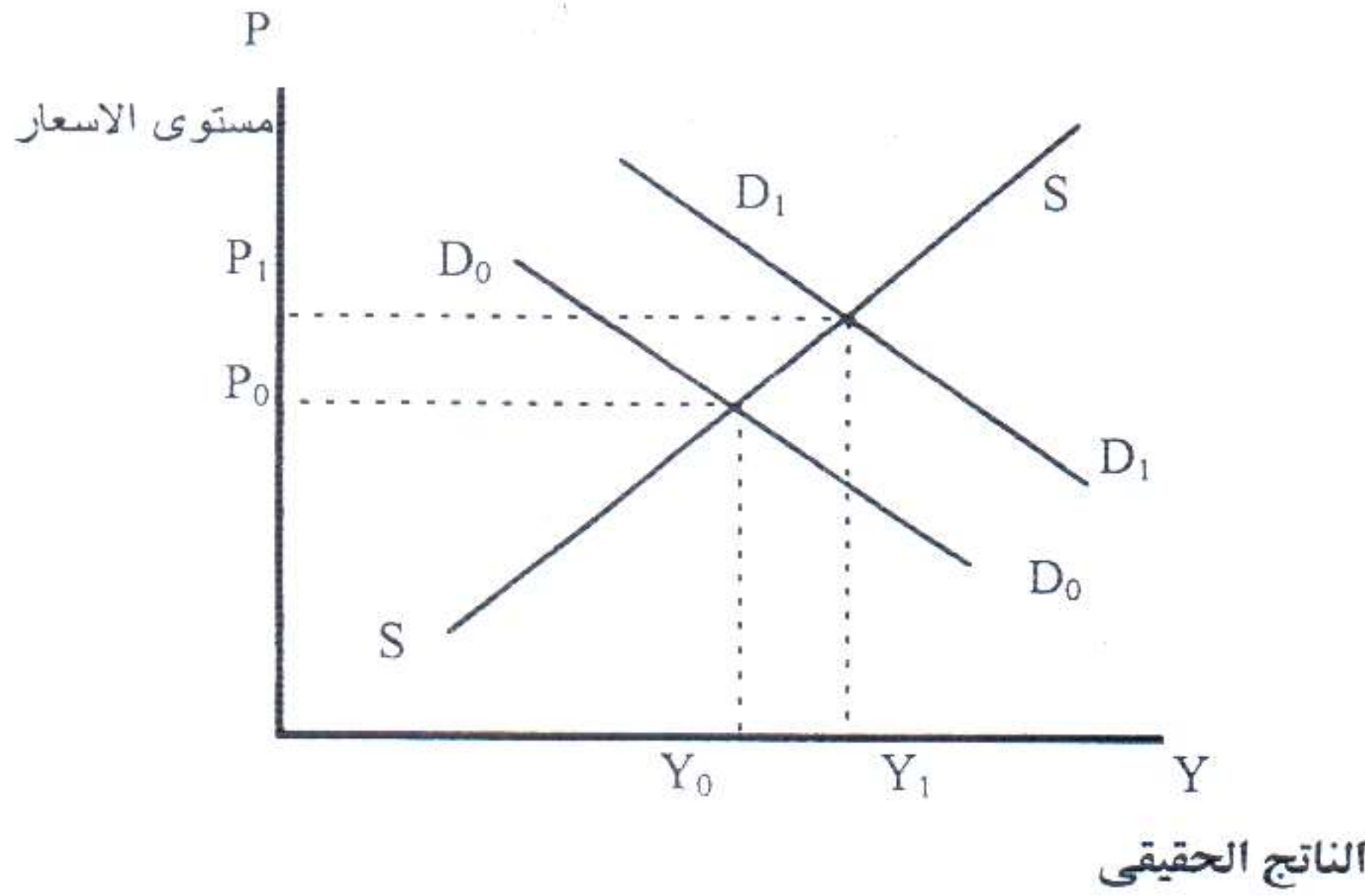
يرجع التضخم في ظل النظرية العامة لكينز إلى زيادة الطلب الفعال effective demand ، بمعنى انه إذا حدثت زيادة في الطلب لا تعادلها زيادة في الناتج تحدث زيادة في الأسعار. ومن ثم فإن سبب التضخم هو زيادة في الطلب ، أى أن النظرية الكينزية تتناول التضخم الناتج عن إفراط الطلب ، ولكنها تختلف عن النظرية الكلاسيكية في سبب زيادة الطلب. فبينما ترجع النظرية الكلاسيكية زيادة الطلب إلى زيادة عرض النقود ، نجد ان النظرية الكينزية ترجعها إلى زيادة الإنفاق القومى.

ولتأكيد هذا التحليل ركزت النظرية العامة على تحليل عناصر الانفاق (الإستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى) وأوضحت إنه إذ حدثت زيادة في أى من هذه العناصر يزداد الطلب الكلى وكما هو موضح فى الشكل (٧/١) ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين من D_0 الى D_1 وبالتالي يزداد مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 .

ويتضح مما سبق أن التضخم فى ظل كل من النظريتين ، هو تضخم ناتج عن إفراط الطلب. وإن كانت النظريتان تختلفان فى سبب زيادة الطلب. كما سوف يتضح من مقارنة الشكلين (٦/١) و (٧/١) وجود اختلاف آخر بين نوع التضخم فى كل نظرية ، حيث يقترن فى النظرية الكلاسيكية بثبات العرض الكلى (لافتراض التشغيل الكامل) ، فى حين يرتبط فى النظرية الكينزية بزيادة فى مستوى الناتج الكلى من Y_0 الى Y_1 .

الشكل (٧/١)

التضخم في ظل النظرية الكينزية



Source: Phillip Hardwick :The Problems of Unemployment and Inflation,*op.cit.*,p.83.

واستمرت هذه الآراء أيضا مع فيليبس Phillips ، والذي وإن لم يضيف شيئا إلى نظرية التضخم ، إلا أنه قدم دراسة تطبيقية أوضح فيها وجود علاقة بين فائض الطلب في سوق العمل (البطالة) وبين التغير في مستوى الأسعار (التضخم). واستطاع ليبسي Lipsey عام ١٩٦٠ صياغة هذه العلاقة في إطار نظري ، وكان لهذه الدراسة دور هام في تشكيل السياسات الحكومية منذ ذلك الحين ، حيث أصبح يتعين على الحكومات المختلفة أن تفاضل ما بين هدف خفض معدل التضخم أو خفض معدل البطالة.

Lipsey ,R(1960): "The Relationship between Unemployment and the Rate of Change in Money Wage Rates in the UK 1862-1957:a further Analysis ,"*Economica* ,vol(27) .

يبدأ التحليل النقودي للتضخم من وضع التوازن في سوق النقود ، حيث الطلب على النقود دالة في مستوى النشاط الإقتصادي (المبادلات) ، وعرض النقود دالة في رصيد الأصول الإحتياطية. إذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقود ، يترتب على ذلك وجود فائض نقدي لدى قطاع الأعمال والقطاع العائلي يسعون الى التصرف فيه وذلك من خلال زيادة الإنفاق على السلع والخدمات. ولكن نظرا لان التحليل النقودي يفترض ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل ، فان زيادة الإنفاق يترتب عليها زيادة في أسعار السلع، ومع زيادة الأسعار تحدث زيادة في الطلب على النقود (real money balances) حتى يتم إستعادة الوضع التوازني في سوق النقود ويتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود.

وتجدر الإشارة الى ان التحليل السابق ينطبق على إقتصاد مغلق ، أما في حالة إقتصاد مفتوح فسوف تسفر الزيادة في الإنفاق عن زيادة في الأسعار للسلع المنتجة محليا بالإضافة إلى زيادة في الواردات. وهكذا تؤدي زيادة الطلب على النقود الى زيادة في عجز الميزان التجاري أو نقص في الفائض المتحقق فيه تسفر عن إنخفاض عرض النقود ومن ثم يتم إستعادة التوازن في سوق النقود بسرعة أكبر نتيجة الإنخفاض في عرض النقود في ظل الإقتصاد المفتوح.

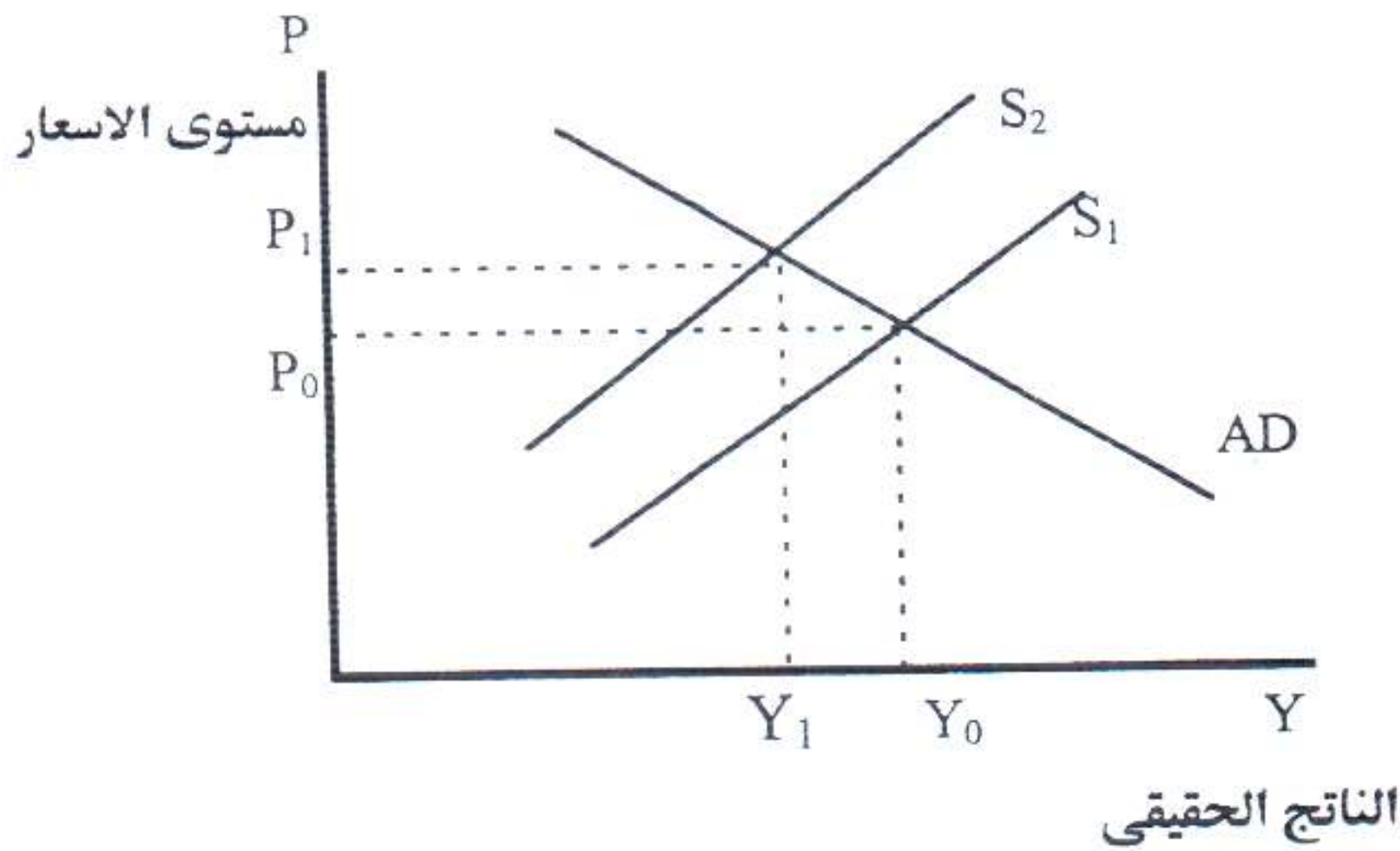
٢- التضخم الراجع الى دفع التكاليف

وفقا لهذا التحليل يرجع التضخم إلى زيادة في التكاليف ، وهناك عدد من العوامل التي يترتب عليها زيادة في التكاليف، من أهمها:

- أ- زيادة الأجور والمرقات بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية.
- ب- زيادة أسعار مستلزمات الانتاج، سواء المحلية او المستوردة.

وتجدر الإشارة الى انه في حالة ثبات سعر الصرف ينتقل التضخم من العالم الخارجى الى الاقتصاد محل الدراسة من خلال مستلزمات الانتاج المستوردة ، ويعرف هذا النوع من التضخم بالتضخم المستورد.

الشكل (٨/١)
التضخم الناشئ عن دفع التكاليف



Source: Phillip Hardwick :The Problems of Unemployment and Inflation,*op.cit.*,p.50.

ويوضح الشكل (٨/١) التضخم الناتج عن دفع التكلفة ، حيث يترتب على زيادة التكاليف انتقال منحنى العرض من S_1 إلى S_2 ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الناتج من Y_0 إلى Y_1 مع ارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 .

فعندما تحدد المنشآت الأسعار ، تحددها على أساس إضافة هامش ربح ثابت للتكلفة (المواد الخام وتكلفة العمل والأرباح). فإذا حدثت أية زيادة فى التكلفة لابد وأن تسفر عن زيادة فى الأسعار.

إتضح جليا مع تزايد معدلات التضخم فى أمريكا اللاتينية فى الستينات ، و عجز النظريات السائدة فى العالم المتقدم عن تفسير ذلك ، ضرورة التوصل إلى نظرية خاصة بالتضخم فى الدول النامية تتناول مسببات هذه المشكلة وتسعى إلى إيجاد حلول خاصة بها، و بالتالى ظهرت النظرية الهيكلية للتضخم التى تتميز بخاصيتين أساسيتين^{٣٣}:

١-الإعتراف بخاصية تجزئة الأسواق فى الدول النامية ، حيث يتحقق التوازن فى كل سوق على حدة، وليس بشكل عام . وبالإضافة إلى ذلك تتميز الأسواق فى الدول النامية - وفقا للتحليل الهيكلى - بعدم مرونة العرض، ومحدودية العلاقات بين الأسواق بعضها وبعض مما يؤدى الى تعدد الأسعار .

ونظرا لعدم مرونة العرض وضعف التكامل بين الأسواق لن يستجيب العرض لزيادة الطلب، و يترتب على زيادة الطلب زيادة فى الأسعار.

ب-التفرقة بين نوعين من مسببات التضخم^{٣٤}

- المسببات المباشرة

- المسببات غير المباشرة

فبينما تركز النظريات السابقة (نظرية التضخم الراجع الى افراط الطلب ، و نظرية التضخم الراجع الى ضغط التكلفة) على الاسباب المباشرة للتضخم ، يهتم التحليل الهيكلى بدراسة مجموعة القيود الهيكلية والخصائص الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للإقتصاديات النامية المولدة لها، أو ما يعرف بالمسببات غير المباشرة.

وفيما يلى سوف نعرض بشكل مختصر لأهم هذه المسببات غير المباشرة:

أولا- عدم مرونة عرض المواد الغذائية.

ثانيا- عجز حصيلة النقد الأجنبى.

ثالثا- الإختناقات فى سوق العمل.

Paul Cook and Colin Kirkpatrick, "Macroeconomics for developing Countries, *op.cit.*, p.162. ٣٣

Ibid, p. 165

مع تنامي ظاهرة التحضر يزداد النمو السكاني ، وكذلك يرتفع مستوى المعيشة ، والنتيجة المحتملة لذلك تكون زيادة الطلب على السلع الغذائية. ولكن في الدول النامية لا يزداد عرض المواد الغذائية لمقابلة زيادة الطلب ، وذلك لعدد من الأسباب ، من أهمها:

- انتقال الافراد من الريف إلى الحضر و العزوف عن العمل الزراعي .
- ضعف البنية الأساسية وبصفة خاصة شبكة المواصلات.
- القصور الكبير في الخدمات التسويقية الخاصة بالمنتجات الزراعية .

ويترتب على كل ذلك ان إستجابة الإنتاج الغذائي لزيادة الطلب لا تكون بزيادة العرض ولكن بزيادة في الأسعار.

وبما أن الغذاء هو المكون الأساسي لإنفاق القطاع العائلي في الدول النامية فإن زيادة أسعار هذه السلع سوف تسفر عن إنخفاض في الدخل الحقيقية ، ولذلك فمن المتوقع ضغط عنصر العمل للحصول على زيادة في الأجور النقدية مما يؤدي الى نشأة wage-price spiral حلقة الأجور والأسعار التضخمية.

ثانيا - عجز حيلة النقد الأجنبي :

يعتبر التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي أول خطوة من خطوات التنمية — والتي تتطلب المزيد من النقد الأجنبي خاصة وإن تكنولوجيا التصنيع يتم إستيرادها من الخارج. وتعجز حيلة النقد الأجنبي من الصادرات والتدفقات الرأسمالية عن مقابلة هذا الاعتماد المكثف على المدخلات المستوردة، مما يترتب عليه أثران :

- (أ) أثر مباشر يتمثل في إرتفاع الأسعار المحلية للواردات نتيجة عجز المتاح منها^{٣٥}.
- (ب) أثر غير مباشر يتمثل في تقييد مستوى الإنتاج بسبب ندرة المدخلات المستوردة ، ومن ثم عدم مرونة العرض. و بالتالي يترتب على زيادة الطلب زيادة في الأسعار.

^{٣٥} Rosmary Thorp(1971): Inflation and the Financing of Economic Development in K.Griffin (ed) *Finance and Development in Latin America* , Macmillan ,London,p.284.

يعتبر تسابق الفئات المختلفة في المجتمع على زيادة نصيبهم النسبي من الدخل القومي من العوامل المسببة للتضخم حيث تأخذ الأسعار في الإرتفاع دون أن يترتب على ذلك نجاح أية فئة في رفع نصيبها الحقيقي من الدخل القومي. والمظهر الرئيسي لهذا التسابق هو مبالغة بعض فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم ونجاحهم في زيادتها بمعدلات تفوق نمو إنتاجيتهم.

ويتضح من العرض السابق ضرورة عدم الاكتفاء بدراسة العوامل المباشرة للتضخم فحسب ، ولكن يجب أيضا الإعتماد على دراسة العوامل الهيكلية التي كانت سببا في مشكلة التضخم.

وأخيرا من مقارنة هذه النظريات يتضح لنا صعوبة ارجاع ظاهرة التضخم الى مجموعة واحدة من الاسباب ، بل ان نشأتها ترجع عادة الى تفاعل كل من العوامل النقدية و الهيكلية على حد سواء و ذلك في الدول النامية وفي الدول الصناعية المتقدمة.

٣٦ هناء خير الدين (١٩٩٢) "العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧، في هناء خير الدين (محرر) "آليات التضخم في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم الاقتصاد

٢٧٧٥

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

من الطالبة

ياسمين محمود فؤاد

المعيدة بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إشراف

الاستاذة الدكتورة هناء خير الدين

الاستاذة بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الاستاذة الدكتورة ليلي الخواجه

الاستاذة بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ديسمبر ١٩٩٦

٢٥٧٦/٢